

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفهي

تدابير الحكومة للنهوض بالاستثمار الخصوصي وضمان اثره الاجتماعي والاقتصادي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
نسألكم حول ما قمتم به، إلى حدّ الآن، من أجل تنفيذ ما دعا إليه جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح البرلمان في 14 أكتوبر 2022 لإنجاز تعاقد وطني للاستثمار بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع البنكي، بهدف تعبئة 550 مليار درهماً من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة ما بين 2022 و2026.
في هذا السياق، واعتباراً لكون الاستثمار رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وباستحضار مكتسبات ومجهودات بلادنا في هذا الإطار منذ عقود، وتذكيراً بالوعود والانتظارات التي رافقت بلورة الحكومة للميثاق الجديد للاستثمار، فإننا نسألكم، السيد الوزير المحترم، أيضاً، حول:
? حصيلة دعم الحكومة للمبادرات الاستثمارية الخاصة، لا سيما بالنسبة للشباب، وللمقاولات الصغرى والمتوسطة، ولمبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج؛
? إجراءاتكم لتحسين مناخ المال والأعمال وتجاوز اختلالاته التي لا تجذب المستثمرين؛
? تدابيركم للرفع من مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج الداخلي الخام، والتي لا تزال دون مستوى الطموحات؛
? حصيلة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، لا سيما فيما يتعلق بالقطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والتي تخلق فرصاً للشغل القار؛
? تدابيركم للإصلاح العملي والفعلي للمراكز الجهوية للاستثمار، بارتباط مع إشكالية الولوج إلى العقار العمومي وتَعَقُّد وثقل المساطر الإدارية للاستثمار؛
? مقارباتكم لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتوزيع المجالي العادل للاستثمارات الخاصة، علماً أنّ ثلاث جهات تستأثر لوحدها بحوالي 60% من الثروة الوطنية.
وتقبلوا، السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني